



الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.151 الصادر في 16 من رمضان 1432 الموافق ل 17 أغسطس 2011. ثم مشروع قانون رقم 14.12، يتم بمقتضاه الفصلان 50 و 375 من قانون المسطرة المدنية. ثم مشروع قانون رقم 03.12 يتعلق بالهيئات بين المهنية للفلاحة والصيد البحري. ورابعا وأخيرا، مشروع قانون رقم 04.12 يتعلق بالتجميع الفلاحي.

إذن، نبدأ بالدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 09.12 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 42.10 المتعلق بتنظيم قضاء القرب وتحديث اختصاصاته، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.151 الصادر في 16 رمضان 1432 الموافق ل 17 غشت 2011.

أريد فقط أن أشير على أنه سبق أن اتفقنا في ندوة الرؤساء على أننا سنبتدئ بالنصين المتعلقين بالقطاعات الإنتاجية، لكن بطلب من الحكومة، نعيد النظر إذا سمحتم بهذا الترتيب، نظرا لحضور السيدة الوزيرة التي ستنوب على السيد وزير العدل.

إذن نعطي الكلمة للسيدة الوزيرة، ونطلب منها أن تقدم لنا النصين، النص الأول الذي سبق لي أن قدمته، ونص مشروع القانون رقم 14.12 الذي يتم بمقتضاه الفصلان 50 و 375 من قانون المسطرة المدنية، فلتفضلي مشكورة السيدة الوزيرة.

السيدة بسيمة الحقاوي وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية نيابة عن السيد مصطفى الرميد وزير العدل والحريات:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

محضر الجلسة الحادية والثلاثين

التاريخ : 29 جمادى الثانية 1433 هـ (21 مايو 2012 م).

الرئاسة : السيد كريم غلاب رئيس مجلس النواب.

التوقيت : اثنتان وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة السادسة مساءً والدقيقة الرابعة عشرة.

جدول الأعمال : الدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية :

- مشروع قانون رقم 09.12 بتغيير وتتميم القانون رقم 42.10 المتعلق بتنظيم قضاء القرب وتحديث اختصاصاته، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.151 الصادر في 16 رمضان 1432 (17 غشت 2011).
- مشروع قانون رقم 14.12 يتم بمقتضاه الفصلان 50 و 375 من قانون المسطرة المدنية.
- مشروع قانون رقم 03.12 يتعلق بالهيئات بين مهنية للفلاحة والصيد البحري.
- مشروع قانون رقم 04.12 يتعلق بالتجميع الفلاحي.

السيد كريم غلاب رئيس مجلس النواب رئيس الجلسة:

تفضلوا السيدات والسادة النواب،

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يخصص مجلس النواب هذه الجلسة للدراسة والتصويت

على مشروع قانون رقم 09.12، القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 42.10 المتعلق بتنظيم قضاء القرب وتحديث اختصاصاته،



بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشرفني أن أعرض على المجلس الموقر تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول دراسة مشروع قانون، يتعلق أولهما بمشروع قانون رقم 09.12 يتم مقتضيات المادة 7 من القانون رقم 42.10 المتعلق بتنظيم قضاء القرب وتحديد اختصاصاته، وثانيهما يتعلق بمشروع قانون رقم 14.12، الذي يتم بمقتضاه الفصلان 50 و 375 من قانون المسطرة المدنية، وذلك في اجتماعها المنعقد بتاريخ 15 ماي 2012، وبحضور الأستاذ مصطفى الرميد وزير العدل والحريات، الذي قدم عرضا أشار من خلاله إلى مشروع القانون السالفي الذكر.

هذان النصان يستهدفان ملاءمة كل منهما للدستور الجديد، بإصدار الأحكام وتنفيذها باسم جلالة الملك وطبقا للقانون، مواكبة لمقتضيات الفصل 124 من الدستور.

وبمناسبة مناقشة هذين المشروعين من طرف السيدات النائبات والسادة النواب المحترمين، أكدوا على ضرورة احترام تطبيق القانون، كما تناولوا أيضا الإشارة إلى بعض الخروقات أثناء مراحل التقاضي، وخصوصا المتعلقة بعدم استدعاء المشتكي أو الضحية، لأنه كثيرا ما يصرف النظر عن استدعائهما، وهذا يسبب إجحافا في حقهما، والتمسوا ضرورة إصدار قانون صريح يضمن استدعاء جميع أطراف الدعوى لحماية حقوقهم جميعا.

كما نوه السادة النواب والنائبات بمبادرة وزارة العدل وإسراعها في تفعيل مقتضيات الدستور الجديد وإتيانها بمجموعة من المشاريع قصد الملاءمة مع أحكامه ومقتضياته، متسائلين أيضا عن الأجندة التي تعتمزم الحكومة من خلالها القيام بذلك.

طبقا لمقتضيات الدستور فيما جاءت به في باب حقوق المتقاضين وقواعد سير العدالة، خاصة الفصل 124 الذي ينص على ما يلي: "تصدر الأحكام وتنفذ باسم الملك وطبقا للقانون"، وفي إطار الملاءمة مع مضمون الفصل المشار إليه أعلاه من الدستور وبعض فصول الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.74.447 بتاريخ 28 سبتمبر 1974 المصادق على قانون المسطرة المدنية فيما جاء به في باب الجلسات والأحكام والمسطرة أمام المجلس الأعلى، يأتي هذا المشروع قانون لتغيير وتتميم الفصلين 50 من الفقرة الأولى و 375 الفقرة الثانية.

وكذلك بنفس التعليل، وفي إطار الملاءمة بين مضمون الفصل المشار إليه أعلاه من الدستور ومقتضيات القانون رقم 42.10 المتعلق بتنظيم قضاء القرب وتحديد اختصاصاته، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.151 بتاريخ 17 أغسطس 2011 Aout، يأتي هذا المشروع قانون لتغيير وتتميم الفصل 7 من القانون المذكور. شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

السيدة الوزيرة، قدمتم النصين معا؟

السيدة بسيمة الحقاوي وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية نيابة عن السيد مصطفى الرميد وزير العدل

والحريات:

نعم.

السيد الرئيس:

إذن، الكلمة الآن للسيدة مقررة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان لتقديم تقرير اللجنة في الموضوعين، السيدة النائبة المحترمة السيدة فتيحة مقنع، فلتفضل السيدة النائبة.

النائبة السيدة فتيحة مقنع، مقررة النصين التشريعيين :

شكرا السيد الرئيس،



إذن صادق مجلس النواب على مشروع قانون رقم 14.12، يتم بمقتضاه الفصلان 50 و375 من قانون المسطرة المدنية. إذن شكرا للسيدة الوزيرة على مشاركتها في هذه الجلسة. ونمر إلى مشروع القانون رقم 03.12 يتعلق بالهيئات بين المهنة للفلاحة و الصيد البحري، وكذلك مشروع القانون رقم 04.12 يتعلق بالتجميع الفلاحي.

إذن، نعطي الكلمة للسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، نيابة عن السيد وزير الفلاحة والصيد البحري، ليقدم لنا المشروعين معا، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد عبد العظيم الكروج الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة نيابة عن السيد عزيز أخنوش وزير الفلاحة والصيد البحري:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يسعدني أن أقدم لكم نيابة عن السيد وزير الفلاحة والصيد البحري مشروع قانون رقم 03.12 ورقم 04.12، الأول يتعلق بالهيئات بين المهنة للفلاحة والصيد البحري، ويبحث مختلف الفاعلين على الانضمام في منظمات بين مهنية تشكل إطارا للتشاور بين مهنيي نفس سلسلة الإنتاج، تمكنهم من اتخاذ القرارات حول المواضيع ذات الاهتمام المشترك، وتمثلهم كمخاطب وحيد لدى السلطات العمومية.

ولهذه الغاية، تتمحور مقتضيات المشروع حول التعريف بمفهوم الهيئات البين مهنية، تحديد شروط الاعتراف بالهيئات بين المهنة وسحب الاعتراف منها، أهداف وميادين اهتمام الهيئات بين المهنة، التعريف بالاتفاقات بين المهنة وشروط تمديدتها، وضع لجنة استشارية بين مهنية، الموارد المالية للهيئات البين مهنية.

وتجدر الإشارة أن الفرق النيابية لم تتقدم بأي تعديل على المشروعين، باستثناء اتفاق أعضاء اللجنة والحكومة، في شخص السيد الوزير، على إصلاح خطأ مادي يتعلق بالفصل 375 الفقرة أ من مشروع القانون رقم 14.12، بإزالة عبارة "علنية" ووضعها خارج المزدوجتين، والاكتفاء بعبارة "باسم جلالة الملك وطبقا للقانون" في المزدوجتين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة النواب المحترمون،

عند عرض المشروعين على التصويت، فقد صوت أعضاء اللجنة على مشروع قانون رقم 09.12 المتعلق بتنظيم قضاء القرب وتحديث اختصاصاته بالإجماع، كما تم التصويت بالإجماع أيضا على مشروع قانون رقم 14.12 بتغيير وتتميم قانون المسطرة المدنية، وذلك كما عدلته اللجنة والحكومة معا. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للسيدة النائبة المحترمة.

إذن نمر إلى عملية التصويت على المادة الفريدة المكونة لمشروع القانون الأول 09.12:

الموافقون: إجماع.

شكرا، إذن صادق مجلس النواب على مشروع قانون رقم 09.12، بتغيير وتتميم القانون رقم 42.10 المتعلق بتنظيم قضاء القرب وتحديد اختصاصاته، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.151 الصادر في 16 رمضان 1432 الموافق ل 17 غشت 2011.

نمر الآن للتصويت على المادة الفريدة المكونة لمشروع القانون الثاني رقم 14.12:

الموافقون: إجماع.



السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير التي أعدته لجنة القطاعات الإنتاجية بمناسبة انتهائها من دراسة ومناقشة مشروع قانون رقم 03.12 يتعلق بالهيئات بين المهنة الفلاحة والصيد البحري ومشروع قانون رقم 04.12 يتعلق بالتجميع الفلاحي.

وقد شرع في دراسة مشروع القانونين خلال الجلسة الأولى المنعقدة يوم الثلاثاء 8 ماي 2012، وتلتها جلسة ثانية وأخيرة انعقدت يوم الثلاثاء 15 ماي 2012، واستغرقت الجلستان ما يناهز خمس ساعات من العمل. وترأس الجلستين السيد سعيد شبعو رئيس لجنة القطاعات الإنتاجية، وعين السيد جمال مسعودي مقرا لهذين النصين التشريعيين. وقدم المشروعان، وتابع مراحل مناقشتهم السيد عزيز أخنوش وزير الفلاحة والصيد البحري.

وتجدر الإشارة إلى أن النصين المذكورين سبق أن أحيل على مجلس النواب من طرف مجلس المستشارين في الولاية التشريعية السابقة، ونوقشا داخل اللجنة وصدق عليهما بالإجماع في الجلسة العامة التي انعقدت بتاريخ 18 أكتوبر 2011، وأحيل على مجلس المستشارين لقراءة ثانية، إلا أن الحكومة الحالية قامت بسحبهما، ثم أحالتهما برقمين جديدين على مجلس النواب، وبنفس الصياغة التي سبق أن صادق عليها. ونظرا لأهمية النصين، فقد اتفق السادة النواب على تسريع مناقشتهم والاكتفاء بالمناقشة التفصيلية لموادهما.

وقبل التطرق إلى أهداف ومضامين هذين المشروعين وأهم الاقتراحات التي تقدم بها السيدات والسادة النواب المحترمين أعضاء اللجنة، لا بد من توجيه الشكر والتقدير باسمي، ونيابة عن السيد

أما المشروع الثاني فيتعلق بالتجميع الفلاحي، الذي يشكل إحدى الآليات التي اعتمدها مخطط المغرب الأخضر للنهوض بالاستثمار وتحسين الإنتاجية بالقطاع الفلاحي.

فهذا التنظيم يروم الحد من تأثير الإشكالية العقارية المرتبطة بصغر الاستغلاليات الفلاحة، في إطار تعاقد طوعي بين الفلاحين الصغار والمتوسطين والمجمعين، من أجل تطوير الإنتاج وتأمين المنتوجات الفلاحية وتحسين ظروف تسويقها.

ومن أجل تأطير عملية التجميع وضمان حقوق الأطراف المتعاقدة، يهدف مشروع هذا القانون أساسا إلى تحديد مبادئ التجميع الفلاحي، تأمين المعاملات بين الأطراف من خلال عقود التجميع، تحديد الإطار التنظيمي لتدخل الدولة في عملية التجميع الفلاحي، إرساء إلزامية اللجوء إلى الوساطة التعاقدية لحل النزاعات قبل اللجوء إلى أية مسطرة أخرى للتحكيم.

واسمحوا لي السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة النواب المحترمون، أن أتقدم بخالص شكري لأعضاء لجنة القطاعات الإنتاجية، رئيسا وأعضاء، على اهتمامهم وتجاوبهم مع هذين المشروعين واقتراحاتهم البناءة التي ساهمت في إغنائهما، راجيا أن ينالا رضاكم كما كان عليه الأمر داخل هذه اللجنة، التي وافقت عليهما بالإجماع. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الوزير. إذن الكلمة الآن للسيد المقرر، مقرر لجنة القطاعات الإنتاجية، ليقدم تقرير اللجنة في الموضوعين، الكلمة للسيد النائب المحترم السيد جمال مسعودي، فليتفضل مشكورا.

النائب السيد جمال مسعودي، مقرر النصين التشريعيين:

السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف

المرسلين.



السيدات والسادة النواب المحترمون،

لقد كانت مناقشة مواد هذين المشروعين من طرف السيدات والسادة النواب مناسبة للتنبؤ بهذه المبادرة الحكومية، التي ستعزز القدرات الفلاحية لبلادنا وترفع من مستوى الجودة والإنتاجية، آملي أن يساهم النصاب التشريعيان في توفير وضعية أفضل لكل الفاعلين، وخاصة منهم الفلاحون الصغار والمتوسطين. وفي الأخير، أخبر المجلس الموقر بأنه خلال الجلسة الثانية التي انعقدت يوم 15 مايو 2012 تمت مناقشة مواد مشروع القانونين، كما قدمت بعض التعديلات التي تم التوافق عليها، والتي استجاب لها السيد الوزير، الشيء الذي مكن السادة النواب من التصويت في نفس الجلسة على مشروع القانونين برمتها بالإجماع كما عدلتها اللجنة. وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب المحترم. إذن نمر الآن إلى فتح باب المناقشة العامة، باسم فرق الأغلبية وكذلك المجموعة النيابية لتحالف الوسط المنتمية كذلك لفرق الأغلبية، أعطي الكلمة للسيد النائب المحترم السيد الحسين قاسمي، فليفضل مشكورا.

النائب السيد الحسين قاسمي باسم الأغلبية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أتشرف بتناول الكلمة باسم مكونات الأغلبية في هذه الجلسة الخاصة بالمناقشة العامة والمصادقة على مشروع قانونين نعتبرهما أداة ورافعة أساسية للتنمية الفلاحية، بالنظر إلى الآليات والمقتضيات الهامة الواردة فيهما. ويتعلق الأول منهما بمشروع قانون رقم 03.12 المتعلق بالهيئات بين المهنة للفلاحة والصيد

رئيس اللجنة ومكتبها وكافة أعضائها، إلى السيد الوزير والطاغم الذي رافقه، على ما قدمه من توضيحات أثناء مناقشة هذين المشروعين.

لقد استهل السيد الوزير عرضه الأول حول مشروع قانون رقم 03.12 يتعلق بالهيئات بين المهنة للفلاحة والصيد البحري، بالإشارة إلى أنه يندرج في إطار تنزيل برنامج مخطط المغرب الأخضر، ويهدف إلى وضع إطار قانوني ينظم هذه الهيئات، ويجعلها تساهم في تنفيذ البرامج التعاقدية لملائمة أدوات الإنتاج والأنواع والأصناف المزروعة مع متطلبات التسويق، وعصرنة تجهيزات تامين المنتج وتحسين جودته، وتنظيم السوق الداخلي، وإنعاش التصدير لجلب العملة الصعبة للبلاد. كما أشار بأن الاعتراف بهذه الهيئات بين المهنة سيمكن من تسهيل التشاور بين مهنيي السلسلة ويساعدهم على اتخاذ القرارات المناسبة.

بعد ذلك، انتقل السيد الوزير إلى تقديم مشروع قانون رقم 04.12 يتعلق بالتجميع الفلاحي، فأشار إلى أنه يهدف إلى تحديد مبادئ التجميع الفلاحي وتأمين المعاملات التجارية للأطراف المتعاقدة، وذلك من خلال عقد التجميع، كما يهدف إلى تحديد الإطار التنظيمي لتدخل الدولة في عملية التجميع. كما ذكر السيد الوزير بأن مخطط المغرب الأخضر جعل من التجميع الفلاحي ركيزة من ركائزه، واعتبره شكلا من أشكال التنظيم المميز لإنجاز المشاريع الفلاحية الكبرى. وأشار السيد الوزير إلى أن التجميع الفلاحي يرتكز على التجمع الإرادي للفلاحين حول فاعلين من القطاع الخاص أو تنظيمات مهنية متمرسة، في إطار شراكة من أجل تحسين مراحل الإنتاج وتامين وتسويق المنتوجات الفلاحية. وتتجسد العلاقات بين الأطراف من خلال إبرام عقد للتجميع الفلاحي يحدد الالتزامات المتعاقد عليها.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،



وضمن المقاربة التشاركية مع كل المتدخلين، لتحظى بلادنا بهذا المخطط الاستراتيجي الهادف بكل الإرادية الملموسة في مضامينه إلى الاستثمار في القطاع وتوفير إمكانات وفرص النمو والتنمية، للرفع من مستوى المنتج الفلاحي الداخلي الخام والتصدير بقيمة مضافة قوية، إضافة إلى توفير مناصب هامة للشغل.

وهي كذلك مناسبة نسجل فيها، السيد الوزير، بإيجابية مدى تجاوبكم الرفيع المستوى مع ملاحظتنا ومقترحاتنا خلال المناقشات التي تمت في لجنة القطاعات الإنتاجية، والتي اتسمت بالغنى والعمق لتطوير نصي المشروعين وتجويدهما، مما يعتبر مظهرا إيجابيا للتفاعل بين الحكومة والسيدات النائبات والسادة النواب أعضاء اللجنة.

كما لا يفوتنا في مكونات الأغلبية، إلا أن نجدد تأكيدنا وحرصنا المبدئي على إنجاز كل الخطوات التي تقوم بها الحكومة من خلالكم لتفعيل كل الإصلاحات المرتبطة بالقطاع الفلاحي ضمن الأوراش الإصلاحية الكبرى المفتوحة، والتي أطلقتها الدينامية الإيجابية للدستور الجديد والمتقدم، والجهود الجارية لتنزيل مبادئه تنزيلا ديمقراطيا سليما، والمتناغمة مع ما يتضمنه البرنامج الحكومي من إجراءات كفيلة بجعل القطاع الفلاحي قاطرة للتنمية، لإخراجه من المشاكل الهيكلية المتعددة التي يعاني منها وتتطلب إصلاحا عميقا وشموليا ومهيكلًا ومندمجًا، ضمانة لنجاحه وإسهامه الإيجابي في الاقتصاد الوطني.

ولبلوغ الأهداف الإصلاحية المرجوة في قطاع الفلاحة، واعتبارا لخصوصيته، نقترح الإجراءات والمستلزمات التالية: لا بد من تنظيم وتكثيف الفلاحين، لا بد من وجود منظمات مهنية قوية تتوفر على التمثيلية اللازمة، لا بد من وضع برنامج لمواكبة هذه المنظمات وتعزيز القوة التفاوضية للفلاح، حتى لا يبقى هو الحلقة الأضعف في السلسلة، لا بد من إعداد صيغ للتواصل بين الفلاح وبين الفاعلين الآخرين في السلسلة، ضرورة المواكبة والمصاحبة في

البحري، والهادف من خلال أبرز مضامينه إلى تنظيم المهنيين، والحرص على ضرورة وجود ارتباط للسلسلة في كل حلقات ومراحل الإنتاج من بدايتها إلى نهايتها، مع اتخاذ أعضاء المنظمات المهنية لقراراتهم بالإجماع، ضمانة لاتفاقهم على طرق التمويل والسياسة المتبعة. كما يراعي المشروع مبدأ التوازن في التمثيلية ضمن الإطارات الجهوية والمحلية، حرصا على إشراك الجميع فيها.

ويتعلق مشروع القانون الثاني بمشروع القانون رقم 04.12 المتعلق بالتجميع الفلاحي، المتوخى ضمن أهدافه الأساسية وضع الإطار القانوني للملائم المنظم للهيئات، لتسهيل مساهمتها في تنفيذ البرامج التعاقدية وملاءمة الانتاج مع متطلبات السوق وعصرنة تسمين المنتج وتنظيم السوق الداخلي وإنعاش التصدير، إضافة إلى إنجاز المشاريع الكبرى وتقوية تكتل الفاعلين بالقطاع والحد من تأثيرات الوءاء العقاري المرتبط بصغر الاستغاليات، مما سيمكن الفلاحين المتوسطين والصغار من الولوج إلى التكنولوجيا الحديثة، وبالتالي الرفع من إنتاجيتهم، ناهيك عن وضع إطار للشراكة لتحسين مراحل الإنتاج وتسويق المنتجات الفلاحية وإبرام عقود التجميع الفلاحي.

إن هذه الالتزامات وغيرها، والتي لا يتسع الحيز الزمني لذكرها وهي كثيرة، نعتبرها في مكونات الأغلبية أجراً فعليه وتنزيلا ملموسا لمضامين مخطط المغرب الأخضر، الذي يمثل مكسبا إيجابيا للنهوض بقطاع الفلاحة وإصلاحه وعصرنته ورفع التحديات المطروحة أمامه داخليا وخارجيا، ضمن تفعيل الاستراتيجية الوطنية والقطاعية المتضمنة في التصريح الحكومي الذي حظي بمصادقة مجلس النواب.

ونعتبر هذه المناسبة فرصة للإشادة بالمجهودات التي تبذلونها السيد الوزير في تسيير القطاع، سواء في الحكومة السابقة أو الحالية، حيث وفقتم وبنجاح من خلال توظيف درايتمكم الواسعة والمدققة بالقطاع في اقتراح البدائل الممكنة والمناسبة له،



2012، حيث أكد على أنكم، السيد الوزير، أصدرتم قرارا بإعطاء ثلاثة أشهر للجهات التي لم تلتزم حتى الآن بهذه الدفاتر كمهلة للوفاء بها، ضمانا للنزاهة والشفافية وتكافؤ الفرص وتوفير الشروط السليمة للتنافسية. إننا نعتبر هذه الخطوة إيجابية، ضمن خطوات أخرى ضرورية ولا بد منها في مجالات كثيرة لإصلاح القطاع والنهوض به.

وفيما يتعلق بالإصلاح الهيكلي وإعادة توجيه السياسات في هذا القطاع الحيوي، نؤكد على ضرورة مراعاة الأولويات والمستلزمات التالية:

أولا: ضمان الاستجابة لحاجيات المواطنين في أمنهم الغذائي، ضمن تعزيز الإمكانات في مجال الحبوب، وإعطاء الأهمية الكبرى لقطاع المواشي مع إعادة هيكلته، والرفع من مداخيل الفلاحين، وخلق فرص هامة للشغل في العالم القروي، والحرص على التوازن بين مخطط المغرب الأخضر، الذي يهدف إلى تنمية فلاحية ذات مردودية وإنتاج عالي، وبين تنمية الفلاحة الصغيرة وفقا لمبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

ثانيا: ضرورة إيجاد الحلول الضرورية في سياق عملية التجميع لعدم تكافؤ الفرص بين كبار المنتجين الخواص والمنتجين الصغار، الذين يجب تمثيهم بأئمة ميسرة تفاديا لإخضاعهم للمنافسة القوية، مع أهمية تشجيع التجميع حول التعاونيات لتعزيز التضامن وتبادل الوسائل والخبرات، إضافة إلى جعل الإستراتيجية الفلاحية مرتبطة بالرفع من الإنتاجية، في إطار الأخذ بعين الاعتبار للإكراهات البيئية ضمن تفعيل دول البحث الزراعي. ومن جهة أخرى، لا بد من وضع سياسة كبرى لتنمية العالم القروي، من خلال مقارنة مندمجة تهدف إلى تأمين الولوج إلى الماء الصالح للشرب والكهرباء والتعليم والصحة والارتقاء بالمرأة القروية.

ثالثا: وفيما يتعلق بالصيد البحري، نحدد اقتراحاتنا القضائية بضرورة وضع خطة لإعادة هيكلة وحدات الصيد بالساحل وأعمال

كل مراحل التجميع، بما في ذلك التحديد، الإعداد، وضع الاتفاقية، التعاقد، ثم التنفيذ، ضرورة التسريع بإخراج المراسيم التنظيمية، ضرورة إخراج قانون الاستشارة الفلاحية لمواكبة مشروع التجميع، ربط مشاريع التجميع بسلسلة الإنتاج المتكاملة، كالإنتاج، التسويق والتصنيع، العمل على تسهيل مسطرة منح صفة مجمع، العمل على تأطير الجمعيات داخل مشاريع التجميع الفلاحي، العمل على إحداث توازن بين المستفيدين من أراضي صوديا SODEA وصوجيطة SOGETA والجمعيات المؤهلين لمشاريع التجميع.

ولهذا، يجب استحضار ثلاثة مبادئ ونحن نناقش هذين المشروعين، وهي:

- أولا: دعم الدولة لبرامج المنظمات المهنية في إطار تشاركي.

- ثانيا: تعميم التنظيم المهني داخل القطاع.

- ثالثا: إشراك هذه المنظمات في مجال تحديد وإنجاز

السياسات العمومية والفلاحة والصيد البحري على الخصوص. ومن جهة أخرى، وعلى مستوى محاربة الربع والفساد، وحرصا على تفعيل الحكامة الجيدة، تماشيا مع تنزيل مبادئ الدستور بشكل ديمقراطي وسليم، وتفعيلا لمقتضيات التصريح الحكومي، فإننا نجدد الدعوة إلى تفعيل هذا الورش الهام بكل إرادية سياسية، التي ندرك بأنها متوفرة لدى الحكومة. إننا على أتم الوعي بكون هذه المهمة ليست سهلة وتتطلب الوقت الكافي ومساهمة الجميع، حكومة وبرلمانا ونقابات ومنظمات المجتمع المدني وكل المتدخلين.

وعلاقة بالموضوع، لا يسعنا بهذه المناسبة إلا أن نعبر عن ارتياحنا لما صرح به رئيس الحكومة السيد عبد الإله بنكيران بشأن دفاتر التحملات المتعلقة بأراضي صوديا وصوجيطة خلال جلسة الأسئلة الشفوية الشهرية التاريخية المنعقدة يوم الاثنين 14 مايو



هذا المجال. شكرا على انتباهكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا لكم السيد النائب المحترم. الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار، السيد النائب المحترم السيد سعيد بليلي، فليفضل مشكورا.

النائب السيد سعيد بليلي باسم فريق التجمع الوطني للأحرار:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أخواتي إخواني النواب،

التجمع الوطني للأحرار وفريقهم في البرلمان أكدوا ويؤكدون دائما أنهم يمارسون المعارضة البناءة والمعارضة الناصحة والمعارضة المساندة كلما تعلق الأمر بمصلحة المواطن أو مصلحة البلاد. وفي هذا الصدد، كان واضحا أنه لم يكن هناك مجال للتموقع أغلبية أو معارضة، بل كان المناخ الذي طبع أجواء اشتغال لجنة القطاعات الإنتاجية خلال تدارسها لهذين المشروعين: 03.12 المتعلق بالهيات بين المهنية للفلاحة والصيد البحري و 04.12 المتعلق بالتجميع الفلاحي، مناخا إنتاجيا مسئولا وبناءا، وقدم فريقنا تعديلات على غرار الفرق الأخرى، رغم تداول هذين المشروعين خلال الولاية التشريعية السابقة، وتم إثراء مشاريع قوانينها بدم جديد ورؤية متجددة. وبالمقابل، لا بد أن تبلغوا السيد الوزير إلى وزير الفلاحة التجاوب الإيجابي والمنفتح الذي مكنتنا من توافق بالإجماع على الصيغة النهائية، وهي المعروضة أمام أنظارنا للتصويت.

وتعد هذه المشاريع قوانين استجابة حقيقية ومنتظرة لمتطلبات صغار المنتجين والمهنيين في ميداني الفلاحة والصيد البحري وتدعيما للآليات الأساسية في إنجاح الإستراتيجية الوطنية المتمثلة في مخطط المغرب الأخضر وأليوتيس

البحار، والاهتمام بكل مشاكل مراكب الصيد التقليدي التي تعاني من ثقل المنافسة، وتشجيع الاستثمارات الخاصة، وتحديث البنى التحتية الموجودة وتوسيعها، وتعميق التكوين المهني لتأهيل الموارد البشرية، مع إحداث مراكز للتكوين في جميع المدن الساحلية، بما في ذلك أقاليمنا الجنوبية، إضافة إلى مراجعة النظام الجبائي الخاص بالقطاع، وتحسين قنوات التوزيع الداخلي للأسماك، دون إغفال ضرورة إنشاء شراكة حقيقية مع الرأسمال الأجنبي، وخاصة للاتحاد الأوروبي، لجعله يندمج في هذا المجهود الوطني المطلوب. وعلى المستوى الاجتماعي، فلا بد من إدماج القطاع في التأمين الإجباري واحترام معايير الشغل والسلامة المهنية، تطبيقا لمقتضيات مدونة الشغل.

السيد الرئيس،

تلكم بعض الإجراءات والمستلزمات التي نقترحها لضمان إصلاح حقيقي وفعال للقطاع الفلاحي بكل مستوياته، استعرضناها بإيجاز شديد، وهي بدون شك تلتقي في كثير من أهدافها ومراميها مع توجهات الحكومة والملاحظات التي أبدتها فرق الأغلبية والمعارضة خلال مناقشة المشروعين في أشغال لجنة القطاعات الإنتاجية.

ووعيا بأهميتهما، صادقت مكونات الأغلبية إيجابا على المشروعين ضمن اللجنة المذكورة، ولا يسعها انسجاما مع هذا الموقف، إلا أن تجدد التصويت والمصادقة الإيجابية عليهما ضمن هذه الجلسة العامة، التي نتمنى أن تكمل أعمالها بالتوفيق والنجاح. ويبقى الأهم لدينا هو العمل بعد المصادقة على هذين المشروعين الهامين في إطار تعاون الجميع على التطبيق السليم للمقتضيات الواردة فيهما وتنزيلها على أرض الواقع، لأن حاجة بلادنا لإصلاح القطاع الفلاحي في كل مستوياته أضحيت ملححة وضرورية أكثر من أي وقت مضى، تجاوبا مع الانتظارات العميقة لشعبنا في



تضاربا في المصالح، إذ أن البين مهنية يجب أن تبني على مبدأ التفريع والتكامل في المهام ما بين الجمعيات المهنية والبين مهنية. ثانيا، يجب التنسيق بين دور الهيئات البين مهنية والتجميع في إطار مخطط المغرب الأخضر. كما يجب توسيع دور هذه الهيئات في اقتراح المشاريع الفلاحية، وتعزيز دور الشراكة مع هيئات الدولة المماثلة، لدعم مسار التنمية الفلاحية وخلق مشاريع في هذا الميدان.

ثالثا، يعتبر التسويق إحدى المهام الأساسية للهيئات البين مهنية، ولذا اقترحنا من ضمن مهامها خلق شركات أو أشكال تنظيمية للخدمات والتسويق والترويج من طرف الهيئات البين مهنية، على غرار ما هو معمول به في العديد من الدول، وعلى غرار كذلك ما هو معمول به لدى الجمعية المغربية لمربي الأغنام والماعز، وكذلك تعزيز بعض الأدوار المتعلقة بالجودة وصحة المستهلك والتأطير التقني للفلاحين الصغار والبحث العلمي.

رابعا، فيما يخص الباب الثاني المتعلق بالهيئات البين مهنية، يتم تحديد القطاعات المعنية كإنتاج أو تيمين أو تحويل أو تسويق منتوجات السلاسل، لكن لم تتم الإشارة إلى منتج المدخلات الفلاحية les intrants وكذا المستهلكين باعتبارهم أحد الجوانب الأساسية في سلاسل الإنتاج، هذا الأمر يستوجب الإسراع بإخراج القوانين الموازية اللازمة من طرف وزارة التجارة.

خامسا، فيما يخص الباب الرابع: اللجنة الاستشارية، يلاحظ أن عضوية اللجنة مبنية بالأساس على النهج الإداري التقليدي، بحيث لم تشرك جمعيات المجتمع المدني ولا الخبراء الاقتصاديين ولا المنتجين ضمن مقاربة تشاركية. وبالتالي اقترحنا تعديل تكوين اللجنة المقترحة، بالمنصفة بين مكونات الدولة أو الحكومة وتمثيلية القطاع الخاص ومكاتب الخبرات وممثلي البين مهنيين.

HALIEUTIS، من أجل تحقيق تنمية مستدامة تستجيب لمصالح الفاعلين في جميع سلاسل الإنتاج، في إطار الدعامة الثانية للفلاحة التضامنية، بما ستحققه من انتظارات تسييرية وتنظيمية لولوج صغار الفلاحين للتمويل، تعميم التقنيات الجديدة، وإلى الأسواق. كما سيمكن هذان المشروعان من وضع الأطر القانونية للهيئات البين مهنية والتجميع، من أجل تنفيذ عقود برامج سيكون لها الأثر الإيجابي في تشجيع الحكامة الجيدة وتوحيد المخاطب والقرارات وإيجاد الاختيارات الإستراتيجية والحلول الناجعة لحل الإشكاليات العقارية وعقبات تفتيت الأراضي وضعف التنظيم في جميع مراحل الإنتاج، من أجل شراكات فائز-فائز تحدد فيها الحقوق والالتزامات. وشكرا على تتبعكم.

السيد الرئيس:

شكرا لكم. الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة، فليفضل السيد النائب المحترم السيد كمال عبد الفتاح.

النائب السيد كمال عبد الفتاح باسم فريق الأصالة والمعاصرة:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

نعتبر داخل فريق الأصالة والمعاصرة أن مشروع القانون رقم 03.12 المتعلق بالهيئات البين مهنية هو مشروع مهم، من شأنه أن يعزز الالتقائية والتنسيق والجدوى الاقتصادية في ميادين الفلاحة، وكذا التخفيف من نفقات التسيير، وعقلنة استعمال الموارد والبنيات التحتية الموضوعة رهن إشارة الجمعيات البين مهنية.

الملاحظة الأولى والأساسية تتعلق بالأهداف المحددة في الباب الأول، هذه الأهداف جاءت كاملة ومتطابقة تماما مع الهيئات البين مهنية المتواجدة حاليا، وهذا من شأنه أن يخلق



وضعف المنحة المخصصة للتجميع. فلذا وجب التدخل بقوة لمصالح وزارة الفلاحة والحكومة في هذا الجانب، ووضع الآليات الخاصة لمواكبة المجمع من أجل التجميع. كما وجب إحداث آليات محلية لمواكبة القطاع الخاص للمجمعين، سواء في مجال العقار أو تهيئ أو تبسيط المساطر، والتدخل لدى الأبنك من أجل الاستدانة.

بالنسبة لأولويات التجميع، هناك قطاعات لم تستفد لحد الآن من هذا الإجراء، نذكر منها على سبيل المثال قطاع الدواجن بالنسبة لسلاسل الإنتاج الأساسية، كما يجدر التذكير في نفس المقام ببعض المنتوجات المحلية كالصبار، الذي لا يستفيد من دعم الدولة على مستوى التحويل بالنسبة للقطاع الخاص، على أساس أن الاستفادة من الدعم حاليا تستفيد منها بعض الجمعيات فقط. يجب العمل ضمن مقاربة شمولية، بدعم الدولة لمشاريع الدعامة الأولى كما هو الشأن بالنسبة للدعامة الثانية، أي بمنطق ضمان التسويق والتأطير والتنظيم، حتى نضمن نجاعة مساهمة الدولة وعدم خلق خلل في منظومة الطلب والعرض. وبالتالي، ونظرا لأهمية هذا الموضوع، يتطلب مشروع القانون الحالي المنظم للتجميع إجراء استشارة أولية مع مختلف الهيئات القطاعية والمجمعين والأبنك والإدارات المعنية لتقييم تجربة التجميع الفلاحي، قصد توجيه المشروع الحالي.

بالنسبة لنا داخل فريق الأصالة والمعاصرة، نعتبر أن القانونين السالفي الذكر من شأنهما الرفع من تنمية القدرات الإنتاجية للفلاحة والرفع من إنتاجيتها وتنافسيتها، لكن شرط أن يكون التطبيق سليما وأن يراعي مصالح فئات عريضة من الفلاحين الصغار والكبار. وشكرا لكم السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا. الكلمة الآن للفريق الاشتراكي، السيد النائب المحترم السيد الشرقاوي الزنايدي، فليتنفضل مشكوراً.

سادسا، وجبت الإشارة إلى أن بعض الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الدولة لعقلنة وترشيد استعمال الإمكانيات البشرية ووسائل النقل والبنيات المخصصة للجمعيات المهنية، بخلق مراكز مشتركة بين مهنية.

أما فيما يخص القانون رقم 04.12 المتعلق بالتجميع الفلاحي، فنعتبر داخل فريق الأصالة والمعاصرة أن التجميع الفلاحي يعتبر إحدى الركائز الأساسية لمخطط المغرب الأخضر لحل إشكاليات تقسيم الأراضي وتنظيم الفلاحين الصغار وإشكاليات التسويق، وبالتالي يبقى هذا المشروع أساسي لمسار الفلاحة بالمغرب.

ثانيا، ونظرا لأهمية هذا المشروع، نود أن نثير الانتباه إلى بعض الجوانب الأساسية والحيوية لإشكالية التجميع بالمغرب، على اعتبار أن الجوانب القانونية تم قبول جل المقترحات التي تقدمنا بها داخل اللجنة، وفي هذا الصدد نود أن نتقدم بالشكر للسيد الوزير على انفتاحه على المقترحات التي قدمت أمامه.

الملاحظ أن التجميع نجح في مجمله في دعم المشاريع والقطاعات المصدرة والصناعية ذات المردودية العالية دون القطاعات المتعلقة بالأمن الغذائي، كالحبوب والقطاني والأغنام والأبقار المحلية والمنتجات المحلية، لذا يجب التفكير جديا في إشكالية التجميع بالنسبة للقطاعات الخاصة بالأمن الغذائي. بالنسبة لهذه القطاعات، يصطدم التجميع بإشكالية الضمانات لمنح القروض من طرف الأبنك، سواء بالنسبة للمجمع أو المجمع، مما ينهك كاهل المجمع، الذي يضطر إلى تحمل أعباء ليست بمقدوره ولا من اختصاصاته، والتي كانت سابقا من اختصاص الدولة ممثلة في وزارة الفلاحة.

التجميع ما زال الحلقة الضعيفة في مشروع مخطط المغرب الأخضر، كونه يستهلك كثيرا من الطاقات للبحث عن المجمعين ورفع قدراتهم، سواء من ناحية التكوين أو البنية التحتية للإنتاج،



النائب السيد الشرقاوي الزنايدي باسم الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي في مناقشة مشروع القانون رقم 03.12 الذي يتعلق بالهيئات البين مهنية للفلاحة والصيد البحري ومشروع القانون رقم 04.12 يتعلق بالتجميع الفلاحي. إننا نعتبر في الفريق الاشتراكي أن هذين القانونين على الرغم من أنهما يبدوان تقنيين، فإنهما مهيكلين لقطاع حيوي ومركزي في الاقتصاد الوطني وفي رفع القيمة المضافة للقطاع. وسأقتصر في هذا التدخل على مجموعة من الملاحظات التي نرى أنه يتعين أخذها بعين الاعتبار عند تنفيذ القانونين، لأننا مقتنعون بأن الإشكالات الكبرى والمشاكل والنزاعات ستظهر عند التنفيذ:

أولى هذه الملاحظات تتمثل في أن التجميع، الذي كان بصيغ متعددة في ثقافة الإنتاج الفلاحي المغربي، لم يحقق لحد الآن الانعكاسات الإيجابية المتوخاة على المجمعين.

ثانيا، يتعين علينا اتخاذ كافة الاحترازا، حتى لا يتحول التجميع إلى وسيلة وآلية يستفيد المجمع بواسطتها من الدعم العمومي ويتخلى عن المجمعين.

ثالثا، وهو عبارة عن تساؤل عن مصير الشركات التي سبق لها أن حصلت على شهادات التجميع قبل صدور هذا القانون وكيفية ملاءمة أوضاعها مع الوضع القانوني الجديد. ولا يخفى على الجميع أن هدف عدد من هذه الشركات كان هو الاستفادة من الدعم العمومي في الدرجة الأولى.

رابعا، يتعين أن يضل الهدف من التجميع هو زيادة الإنتاج وعصرنته وتقوية النسيج الإنتاجي والرفع من القدرة التنافسية للقطاع، وفي نفس الوقت تحسين مداخيل الفلاحين

الصغار، أي المجمعين، بمعنى أنه يتعين علينا التوليف أو الجمع بين الجدوى الاقتصادية والجدوى الاجتماعية لعملية التجميع، ذلك أنه لا ينبغي أن يصبح المجمعون الحلقة الأضعف في سلسلة الإنتاج والمجمعون إلى أصحاب رأسمال إقطاعيين، خاصة وأن الدولة ترصد اعتمادات ضخمة لهذه العملية.

خامسا، يجب تطبيق القانون بصرامة، لأن الأمر يتعلق بالتزامات تترتب عليها عملية استثمار ورهن أراضي وتحويل إنتاج، لذلك فالدعم العمومي يجب أن تعرف مقاصده.

سادسا، وهذه الملاحظة تتعلق بالتنظيمات البين مهنية، وتتمثل في كون إشكالية الاقتطاع الإلزامي لدى جميع المهنيين تطرح مسألة الانضمام إلى النسيج الجمعي المهني، خاصة وأن أوضاع التنظيمات المهنية ليست كلها على القوة والسلامة القانونية والتنظيمية المطلوبة، والمطلوب إذن نوع من التأهيل والتحسيس.

سابعاً، يتعين البحث عن أسباب ضعف الثقة بين التنظيمات المهنية، وتصحيح علاقة القوة والاختلالات في العلاقات بين هذه التنظيمات، علما بأن الحلقة الأضعف في السلسلة هو المنتج أو الفلاح الصغير.

وفي الختام، كما سبق أن اعتبرنا في أديباتنا بشأن مخطط المغرب الأخضر، يتعين أن يضل الفلاح الصغير والمنتج الرهان الأساسي في السياسات الفلاحية، ومن ضمنها سياسة التجميع الفلاحي والدعم المقدم في إطاره، وذلك ليكون البعد الاجتماعي وإعمال الحقوق والحفاظ على التوازنات الاجتماعية هدفا مركزيا في السياسات العمومية. وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب المحترم. الكلمة الآن للفريق الدستوري، السيد النائب المحترم السيد فيصل الزرهوني، فليتفضل مشكورا، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد فيصل الزرهوني باسم الفريق الدستوري:



عن أهمية هذا النص، فإننا نطالب في ذات الوقت بضرورة إخراج النصوص التنظيمية المرافقة له في أقرب الآجال، وبضرورة كذلك إشراك المهنيين والنواب في إبداء الرأي في هذه النصوص، حتى تكتمل لدينا الصورة بين ما هو تشريعي وما هو تنظيمي.

أما بالنسبة للمشروع الثاني، فإننا نعدده إطارا قانونيا يحدد مبادئ التجميع الفلاحي وتأمين المعاملات التجارية للأطراف المتعاقدة عبر عقد تجميع. وعموما، فإن هذا المشروع يمضي قدما في تفعيل مخطط المغرب الأخضر في إطار التوازن بين الفلاحة العصرية والفلاحة التضامنية.

وتعتبر آلية التجميع إحدى وسائل تنزيل المخطط الأخضر، لأنه يولي للعنصر البشري عناية كبيرة، وخاصة الفلاح الصغير، كما أنه يطور أساليب التمويل ويضبط مسالك وأساليب توزيع المنتج الفلاحي، بما يضمن أسعارا منصفة للفلاحين. ونعتقد أن هذا المشروع من شأنه أن يعزز دينامية الاستثمار وأن ينهض بالتنمية القروية، ولذلك فإننا نصوت بالإيجاب على المشروعين معا، وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب المحترم. الكلمة الآن للمجموعة النيابية للحزب العمالي، السيد النائب المحترم السيد رشيد بهلول، فليتفضل مشكورا، السيد رشيد بهلول ما كابينش، نمر إلى المجموعة النيابية المستقبل، الكلمة للسيد النائب المحترم السيد يزيد الطاغي، ما كابينش، إذن يسحب كلمته. إذن شكرا للسيدات والسادة النواب الذين تدخلوا في المناقشة العامة.

نمر الآن لعملية التصويت على مشروع القانون الأول رقم 03.12 المكون من 23 مادة:

المادة 1: إجماع

المادة 2: إجماع

المادة 3: إجماع

شكرا الرئيس،

السلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس،

في إطار مناقشة مشروع القانونين 03.12 يتعلق بالهيئات بين المهنية للفلاحة والصيد البحري ومشروع القانون 04.12 يتعلق بالتجميع الفلاحي، لي كامل الشرف أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد الدستوري في إطار مناقشة مشروع قانون، يتعلق الأول بالهيئات بين المهنية للفلاحة والصيد البحري، ويتعلق الثاني بالتجميع الفلاحي، وهما مشروعان يكتسيان أهمية بالغة بالنسبة لقطاع الفلاحة والصيد البحري.

وهكذا يشكل المشروع الأول خطوة أساسية في تنظيم العلاقات بين مهنية وإحكام التنسيق والتشاور بينها وخلق أهداف مشتركة، سواء تعلق الأمر بقطاع الفلاحة أو تعلق بقطاع الصيد البحري.

إن إحداث هيئات بين مهنية بالقطاعات من شأنه أن يساهم في بلورة البرامج التعاقدية والإعداد للتناسب الضروري بين أدوات الإنتاج والأصناف المزروعة مع حاجيات الأسواق ومتطلبات التسويق العصرية، كما أنه سيشجع الارتقاء بالمخاطب المؤهل إزاء الفاعلين الأساسيين في السياسات العمومية، قصد وضع تصورات مهنية واعية تسهل اتخاذ القرارات المناسبة وتشكل فضاءا للتشاور والتنسيق، خاصة فيما يتعلق بتحسين المنتج وتطويره وتحسين تنافسيته وجودته.

ومن هنا فإن هذا المشروع إنما يندرج في سياق الاستراتيجية الوطنية المتمثلة في المخطط الأخضر ومخطط أليوتيس، ويتطلب وعيا كبيرا لدى هذه الهيئات بالمصالح المشتركة وبتوزيع الأعباء والالتزامات بين الأطراف حتى يتسنى لهما الاستمرارية في المهام، وتكون لديها القدرة على تجاوز الخلافات التي قد تنشأ فيما بينها. وإذا كنا في فريق الاتحاد الدستوري نؤكد



المادة 4: إجماع

المادة 5: إجماع

المادة 6: إجماع

المادة 7: إجماع

المادة 8: إجماع

المادة 9: إجماع

المادة 9: إجماع

المادة 10: إجماع

المادة 11: إجماع

المادة 12: إجماع

المادة 13: إجماع

المادة 14: إجماع

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت: إجماع.

إذن، صادق مجلس النواب على مشروع قانون 04.12

يتعلق بالتجميع الفلاحي. شكرا على مشاركتكم، ورفعت
الجلسة.

المادة 4: إجماع

المادة 5: إجماع

المادة 6: إجماع

المادة 7: إجماع

المادة 8: إجماع

المادة 9: إجماع

المادة 10: إجماع

المادة 11: إجماع

المادة 12: إجماع

المادة 13: إجماع

المادة 14: إجماع

المادة 15: إجماع

المادة 16: إجماع

المادة 17: إجماع

المادة 18: إجماع

المادة 19: إجماع

المادة 20: إجماع

المادة 21: إجماع

المادة 22: إجماع

المادة 23: إجماع

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت: إجماع.

صادق مجلس النواب على مشروع قانون رقم 03.12 يتعلق

بالمهيات البين مهنية للفلاحة والصيد البحري.

نمر إلى التصويت على مشروع القانون الثاني رقم 04.12،

يتضمن 14 مادة:

المادة 1: إجماع

المادة 2: إجماع

المادة 3: إجماع